المحاضرة السادسة:

مفهوم مصطلحات تعيين وتخطيط الحدود الدولية والتمييز بينها

تمهيد:

تعد عمليات **تعريف/تحديد/تعيين الحدود الدولية**، ومن ثم **تخطيطها/ ترسيمها على الأرض** من أهم أعمال القانون الدولي، بسبب كونها من **مظاهر إستقلال الدولة وسيادتها**، حيث أن كل دولة حديثة يتوجب عليها أن تقوم قبل كل شيء **بتحديد وتخطيط حدودها مع دول الجوار**، وتتأتى أهمية موضوع تعيين وتخطيط الحدود من الاهتمام بالإقليم الوطني للدول وضمان السيادة عليه، حيث **يجب أن يكون المجال الجغرافي/ الإقليم لكل دولة معرفا ومحددا ومعينا ومرسما بصورة دقيقة على الورق وعلى الأرض سواء بسواء**، من حيث أن الحدود الدولية إن لم تكن مصدرا لعلاقات حسن الجوار بين الدول؛ فسوف تكون حتما مصدرا للاضطرابات والنزاعات الدولية.

أولا: مرحلة تعريف/ تحديد/ تعيين الحدود السياسية بين الدول

يمكن القول أن **المرحلة الأولى من عملية ضبط الحدود السياسية بين دولتين** تتضمن خطوتين أساسيتين، هما:

*** تعريف/توصيف الخط الحدودي:** هي **مرحلة صياغة المعاهدة الدولية الحدودية بين دول الجوار، التي تتضمن وصفاً لفظيا مكتوبا بشكل دقيق للحد السياسي بين أطرافها، والمنطقة التي يخترقها الخط الحدودي ومساره**، وكلما كان الوصف تفصيلياً ودقيقاً ومتضمناً للإحداثيات الجغرافية والتضاريس التي تعرف مسار الحد السياسي بين الدولتين بدقة، كلما كانت احتمالات النزاع ضئيلة.

*** تحديد/ تعيين الخط الحدودي:** مرحلة تتضمن **عملية نقل تعريف الحد السياسي من مجرد نص قانوني في معاهدة دولية حدودية إلى خط حدودي يتم رسمه بشكل دقيق على خرائط جغرافية حدودية للمنطقة التي يمر عليها، وهي الخرائط الحدودية التي تكون عادة ملحقة بالمعاهدة الحدودية.**

01- المقصود بمصطلحات تعريف/ تحديد/ تعيين الحدود الدولية

إن المرحلة الأولى المتضمنة **عمليات تعريف وتحديد وتعيين الخط الحدودي الفاصل بين دولتين** تمتاز **بالطبيعة القانونية السياسية**، من حيث أن من يقوم به هم خبراء في القانون الدولي، ورجال السياسة المسؤولين عن إدارة العلاقات الدولية، وتسبق العملية **دراسات واستقصاء ميداني للمسائل الطبوغرافية والاجتماعية والقبلية والاقتصادية المتعلقة بالمنطقة المزمع تحديد حدودها**، وذلك لأن تحديد الحدود في غياب مثل هذه الدراسات، قد يؤدي إلى فرض حدود غير منطقية، أو ينجم عنه أخطاء فنية مما يجعل تخطيط الحدود لاحقا على الطبيعة أمرا معقدا.

تتضمن **عملية تعيين خط الحدود بتوصيفه** بصورة دقيقة، سواء كان هذا الوصف تم التنصيص عليه في **معاهدة دولية حدودية أو وفقا لقرار دولي تحكيمي أو قضائي** صادر من هيئة دولية، هذا و**ترفق عادة الخرائط الحدودية التي تبين الحدود المقررة بهذه المعاهدات الدولية أو القرارات الدولية، إن تحديد الحدود الدولية عمل قانوني وسياسي** بدرجة أولى.

02- طرق تحديد الحدود السياسية للدول:

تقسم الحدود من حيث شرعيتها والاعتراف بها إلى: **حدود يعترف بها القانون الدولي**، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية، و**حدود تعترف بها بعض الدول فقط**، وبخاصة الدول المجاورة، وهي قسمان: **حدود تغيرت مواضعها على الأرض، ولكن لم يتغير وضعها القانوني** مثل بعض الحدود في أوروبا الشرقية، و**حدود تعترف بها بعض الدول من الناحية القانونية، وتعدها حدوداً لا تزال قائمة** مثل حدود دويلات البلطيق بالنسبة للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الحدود الدولية تستند إلى أساس شرعي وقانوني، إلا أنه قد يصادف أن بعض الدول لا تعترف بشرعيتها، وتدعي بخط حدود مغاير، ومن هنا تبدأ النزاعات الحدودية التي يتطلب حلها مراعاة الواقع الجغرافي، والسكاني، والحقائق التاريخية عند تخطيطها بحيث نصل إلى أعلى قدر من الاتفاق، ورضا الأطراف، وأقل ما يمكن من أسباب التوتر الكامنة في حالة تعذر تجاوزها نهائياً، لذلك عندما تقرر الدول المتجاورة أن تحدد حدودها فإنها تلجأ إلى أحد أسلوبين: أما أن تتبنى خطا حدوديا قديما، أو أن تقرر اتفاقا خطا حدوديا جديدا.

أ- اختيار حدود قديمة (تبني مبدأ استبقاء الوضع الراهن/ أو المحافظة على الحدود الدولية القائمة):

يتم تبني أو اختيار الحدود القديمة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

*** تبني خط حدودي دولي قديم:**

بمعنى **اختيار خط حدودي داخلي أو دولي كان موجودا في الوقت الذي تفرض فيه مسألة تحديد الحدود،** وهذا ما يجري بصفة خاصة في **حالة انفصال دولتين عضوين في اتحاد حقيقي، عند ذلك تتبنى الدولتان الحدود القديمة التي كانت تفصل بين إقليمي عضوي الاتحاد،** وفي هذه الحالة لا يحدث أي تغيير على خط الحدود سوى تعديل في الدرجة، بحيث ينتقل الحد من الإطار الاتحادي إلى الإطار الدولي.

على سبيل المثال انفصال السويد والنرويج سنة 1905، والاتفاق على العودة للخط الحدودي الذي كان موجودا بينهم وقت دخولهم الإتحاد سنة 1815، وكما انفصال النمسا والمجر في اعقاب انفصال الامبراطورية النمساوية المجرية سنة 1918، وفي العصر الحديث، نجد مثال تبني اليمن والسعودية الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية الطائف، والتي تم إقرارها في المعاهدة الدولية الحدودية اليمنية السعودية سنة 2000.

*** تبني خط حدودي داخلي قديم:**

يكون ذلك في حالة حصول أقاليم مستعمرات على الاستقـــلال، أين تستقل عن الدولة المحتلة، وبعدها يتم الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، ولأجل اكتمال عناصر الدولة من شعب وسيادة وإقليم وطني، لابد من أن **تكون حدود الإقليم الوطني للدولة الجديدة واضحة ومعينة، لغرض تحديد مدى ونطـاق الاختصاص الشخصي والإقليمي لتلك الدولة على مجالها الإقليمي.**

وبما أن تلك المستعمرات لها حدود إدارية فاصلة بينها وبين مستعمرات أخرى ضمـن الدولــة الاستعمارية، ففي حالة انفصال مستعمرة ما عن الدولة المستعمرة، فإنها تحتفظ بتلك الحدود الداخلية، وتصبــح بعد ذلك حدودا دولية للدولة الجديدة، أي أن **الحدود تتحول من حدود إدارية/ داخلية إلى حدود دولية.**

مثل هذا الوضع تتميز به دول أمريكا اللاتينية، حيث تطبق مبدأ الاحتفاظ بالوضع الراهن بالنسبة للأملاك، حيث قررت منذ إعلان استقلالها بداية القرن 19 اختيار أو تبني الحدود القديمة الفاصلة بين المناطق الإدارية المختلفة في المستعمرات الاسبانية.

ومما لاشك فيه أن لتطبيق **قاعدة الإبقاء على الحدود الدولية القائمة/الموروثة** بعض المميزات، حيث إن الحدود السياسية في هذه الحالة تكون واضحة ومعروفة، لأن **التحديد يكون بموجب قرار باستبقاء الوضع الراهن لكي تحدد الحدود،** وأن هذا الوضع يؤدي إلى أن تكون أعمال لجان تخطيط الحدود أقل تكلفة، إذا ما قورنت مع عملية تخطيط الحدود من جديد في غير هذه الحالة بين الدول المتجاورة.

من أمثلة الإعتماد على **الحدود الداخلية الموروثة، وفق تطبيق مبدأ استبقاء الوضع الراهن** هي الدول المستقلة حديثا في القارة الإفريقية، حيث تم تحديد الحدود فيها على وفق هذا الأساس، وعلى الرغم من إن هذا الأسلوب سهل التطبيق كما يبدو في ظاهره، ولكن غموضه كان السبب في إثارة الخلاف أو النزاع بين الدول المتجاورة ، مثلا في نزاع شاكـو Chaco بين الباراغواي وبوليفيا بين سنتي 1928- 1938، الذي تمت تسويته بمقتضى معاهدة الصلح عام 1938، والقرار التحكيمي الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة 1938.

ب- اختيار حدود دولية جديدة:

قد تتجه الدولتين المتجاورتين إلى **تبني خط حدودي جديد بينهما على أساس إجراء تسويات حدودية إقليمية حديثة إما بطريقة سلمية اتفاقية أو تسوية لنزاع دولي، أو بطريقة قسرية/القوة.**

*** التسويات التي تكون بطريقة سلمية:**

إن هذه التسويات تتم في العادة عن طريق: التنازل الاختياري، التحكيم الدولي، الاستفتاء.

- **التنازل الاختياري:** عن طريق نقل السيادة على إقليم ما من دولة إلى دولة أخرى نتيجة لاتفاق دولي عقد بينهما، بمقتضاه تتخلى الدولة الأولى عن سيادتها على الإقليم للدولة الثانية المتنازل لها، والتنازل في هذه الحالة يكون بعوض، أو بغير عوض، **يكون**

التنازل بعوض، لما يقوم على التراضي بين الأطراف بالتنازل عن الإقليم مقابل عوض مالي، مثل تنازل إسبانيا عن جزر الكارولين لألمانيا عام 1899، **ويكون التنازل عن الإقليم دون عوض، أو بلا مقابل،** مثل تنازل النمسا عن مدينة البندقية لفرنسا سنة 1866، وثم تنازلها عنها بعد ذلك إلى ايطاليا.

- **التسويات السلمية التي تتم عن طريق التحكيم الدولي:** بمعنى تسوية النزاع الدولي الحدودي عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي، وإبرام اتفاق تحكيم دولي، من أمثلتها تسوية الخلاف الحدودي بين العراق وتركيا سنة 1926 حول ولاية الموصل.

- **إجراء الاستفتاء على الاستقلال/ الانفصال:** تمكين سكان المناطق المتنازع عليها بين دولتين من اتخاذ قرار تبعيتهم لدولة دون الأخرى عن طريق إجراء استفتاء، الاستفتاء على الاستقلال هو نوع من الاستفتاء يقرر فيه مواطنو الإقليم ما إذا كان ينبغي أن يصبح الإقليم دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يؤدي الاستفتاء على الاستقلال الذي يؤدي إلى تصويت من أجل الاستقلال دائما إلى الاستقلال في نهاية المطاف.

من أمثلته: الاستفتاء على استقلال الجزائر سنة 1962، الاستفتاء على استقلال تيمور الشرقية في عام 1999، الاستفتاء على استقلال جنوب السودان في عام 2011، الاستفتاء على استقلال كاليدونيا الجديدة عن فرنسا سنة 2018.

*** التسويات القسرية/ الحرب:**

هي **تسويات باستخدام القوة تتم بين الدول المتنازعة من أجل إنهاء حالة نزاع دولي حدودي بينها،** والتي بمقتضاها تقرر حدود دولية جديدة لتلك الدول، وإن كانت هذه الحدود يفرضها الطرف المنتصر على الطرف المهزوم، بمقتضى معاهدات الصلح بينهما، حيث يتم بموجبها **إرغام الدولة التي هزمت في الحرب على تنازلات إقليمية لصالح الدولة المنتصرة،** بما يفرض حدودا جديدة على الدول المنهزمة، ويعد هذا النوع من التسويات مرفوضا، لأن ميثاق الأمم المتحدة حرم على الدول الأعضاء اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة إلا في حالة الدفاع الشرعي.

ثانيا: مرحلة تخطيط/ترسيم الحدود السياسية بين الدول

يتضح مما سبق، أن **عملية تعريف/ تعيين/ تحديد الحدود السياسية بين الدول تختص بكونها توصيفا دقيقا للخط الحدودي،** وتليه مباشرة **مرحلة وضع خط الحدود على أرض الواقع/على الطبيعة،** والتي تسمى بعملية **تخطيط/ ترسيم،** وهي العملية التي تقوم بها لجان متخصصة تسمى لجان تخطيط الحدود.

يمكن وصف تخطيط الحدود بأنها **المرحلة اللاحقة لمرحلة تحديد الحدود السياسية بين دولتين متجاورتين، من حيث هي مرحلة فنية أو تقنية،** ويقوم بإجرائها الدولتان المتجاورتان طرفي المعاهدة الدولية الحدودية، أو جهة دولية محايدة، أين يتم **نقل الخط التصوري الذي جرى تحديده طبقا لسند القانوني (معاهدة دولية/ حكم قضائي دولي/ حكم تحكيم دولي) من الورق إلى الأرض، وجعله واضحا من خلال وضع العلامات والإشارات والدعائم الحدودية، على الأماكن أو المناطق التي تم الاتفاق على اعتبارها نقاطا دالة للحدود بين الدولتين.**

1- تعريف عملية تخطيط الحدود الدولية:

يقصد **بتخطيط الحدود مجموع العمليات الميدانية الرامية لنقل وقائع تعيين الحدود لأرض الواقع، ونظرا للطبيعة العملية والميدانية المرتبطة بإجراءات تخطيط الحدود، نجدها تسند للخبراء والعلماء والمختصين في الجيولوجيا وعلم المساحة وعلم الخرائط والجغرافيا،** ويمكن للدولتين المتجاورتين حدوديا، أن **تكلف شركة دولية مختصة بالإشراف على عملية تخطيط الحد الفاصل بينهما،** كما قد تستلزم عملية تخطيط الحدود، اللجوء إلى صور جوية، أو صور الأقمار الصناعية، للمناطق الحدية ذات المسالك أو التضاريس الصعبة.

ويثبت أيضا أنه خلال هذه المرحلة يتم القيام بخطوتين أساسيتين هما:

*** ترسيم/تخطيط الخط الحدودي:** تتضمن هذه المرحلة **ترسيم أو تخطيط الخط الحدودي الفاصل على الطبيعة أو على الأرض،** وفقا لما تم تعريفه أولا ومن ثم ترسيمه لاحقا على مستوى المعاهدة الدولية الحدودية والخريطة الحدودية، ويتم ترسيم الخط الحدودي على

الأرض باستخدام طرق مختلفة، وفقا لقوة أو متانة العلاقات الدولية فيم بينهما، كالعلامات الحدودية الرمزية أو الأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

* **إدارة الخط الحدودي الفاصل:** هي مرحلة دائمة تتضمن **المحافظة على الخط الحدودي بين الدولتين، ودوام فاعليته وإدارته وحراسته، وصيانته، وتنظيمه، عن طريق حرس الحدود، ومراكز التفتيش الجمركي الحدودي، ونقاط عبور حدودي.**

2- خصائص عملية تخطيط الحدود الدولية:

يتضح أن عملية تخطيط الحدود الدولية، وفق ما هو معرف أعلاه، يمتاز بعدد من الخصائص:

* **عملية تخطيط الحدود الدولية هي عملية لاحقة ومتممة وتنفيذية لعملية تعيين/ تحديد الحدود،** ودون المرحلة الأولى لا يمكن الوصول إلى **ثبات واستقرار ونهائية الخط الحدودي الفاصل بين دولتين؛**

* عملية تخطيط الحدود هي **عملية فنية تقنية خالصة،** يقوم بها خبراء في علوم الهندسة والجغرافيا والخرائط والمساحة؛

* عملية تخطيط الحدود **عملية اختيارية بين الدول،** فلا يشترط أن تتم في وقت معين من تاريخ انتهاء تحديدها في معاهدة دولية أو حكم تحكيم أو حكم قضائي دولي، مهما طال الوقت أو قصر.

في هذا السياق، يثبت أنه **يمكن أن تكون الفترة بين مرحلة تعيين الحدود السياسية بين دولتين، ومرحلة تخطيطها، فترات زمنية متباينة، قد تطول أو تقصر**، بحسب كل حالة على حدا، دون أن يؤثر تأخر تخطيط الحدود على ما توصل إليه من تعيين سابق للخط الحدودي، من أمثلته:

- الحدود بين العراق والكويت عُرفت وعُينت بمقتضى اتفاقية دولية حدودية بينهما سنة 1913، لكن تخطيطها على الأرض باستخدام العلامات المادية، لم يتم إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 687 سنة 1991؛

- الحدود التركية الإيرانية عُينت طبقا لمعاهدة أرضروم سنة 1847، ولم يتم تخطيطها على الأرض سنة 1914، لانقطاع عمل لجان التخطيط بسبب حرب القرم بين تركيا وروسيا سنة 1854، والإضرابات الداخلية في إيران؛

- توصلت المكسيك وغواتيمالا بعد 04 سنوات من المفاوضات إلى اتفاقية حدودية بينهما سنة 1882، التي خولت مهمة التخطيط للجنة مشتركة بينهما، التي أنهت أعمالها سنة 1899، لكن تخطيط الخط الحدودي بينهما على الأرض لم يتم، لأن الدولتين لم تصادقا على المعاهدة الدولية الحدودية حتى سنة 1990.